

رصيد الميزانية العامة للدولة: هل هو رصيد مالي أم إقتصادي؟

Public Budget Balance: Is it Fiscal or Economic Balance?

عادة ما يتم وصف رصيد الميزانية العامة للدولة، أثناء تجاوز الإنفاق العام للإيراد العام، على أنه عجز (مالي). ولعل منشأ هذا التوصيف هو سيطرة فكر، أو منهجية " المحاسبة المالية"، وما ينتج عنها من مصطلحات، ومن ضمنها فائض/عجز الميزانية. وتعتمد هذه المحاسبة في تحديد قيم التدفقات النقدية الداخلة Cash Inflows وقيم التدفقات النقدية الخارجة Cash outflows، المستمدة من القوائم المالية (المحاسبية)، وتحديد الفائض/ العجز بناء على قيمة الفرق بين التدفقين.

الآن هذا الفكر، أو المنهجية، يهمل الحقيقية الجوهرية المعتمدة على حقيقة أن الميزانية العامة للدولة هي جزء من "الحسابات القومية المتكاملة Integrated National Accounts"، وأن الميزانية العامة للدولة تمثل الوحدة المؤسسية "الحكومة Government Institutional Unit"، ضمن تسلسل محاسبي قومي (أي على مستوى الإقتصادي الكلي بأكمله). وأن لكل وحدة مؤسسية تسلسل من الحسابات القومية التي تعكس أداء الإقتصاد الكلي بقدر تعلق الأمر بهذه الوحدة. يبدأ بمجموعة الحسابات الجارية للحسابات Current Accounts، ثم مجموعة الحسابات الرأسمالية Capital Accounts (أي حساب رأس المال، والحساب المالي). ومن ثم ينتهي بتأثير أداء هذه الحسابات على وضع حسابات الميزانية العمومية للإقتصاد القومي (يعادل هذه الحسابات المركز المالي في منهجية المحاسبة المالية).

وعليه، فإن رصيد " حساب الحكومة" لا يعكس فائضا أو عجزا "ماليا"، بل فائض أو عجز "إقتصادي"، كنتاج للأداء الإقتصادي القومي، بدءا، أولا، من أول حساب في الحسابات الجارية الحكومية: حساب الإنتاج، الذي يحدد رصيده الناتج المحلي الإجمالي للإقتصاد المعني، وثانيا حساب توزيع واستخدامات الدخل أو الناتج (وتفريعاته)، وثالثا حساب رأس المال، ورابعا الحساب المالي.

وحتى في حالة عدم قيام وزارة المالية، أو / والإدارة المركزية للإحصاء، في بلد معين، بتركيب " حساب الحكومة"، ضمن سلسلة الحسابات القومية المشار إليها أعلاه (الجارية، والرأسمالية أساسا)، فإن حساب الحكومة، بصيغته الصادرة على شكل "

الميزانية العامة للدولة" لا زال يمثل نتاج أداء الأنشطة الاقتصادية في بقية الوحدات المؤسسية خارج الوحدة المؤسسية الحكومية. وبالتالي فإن بنود الإنفاق، والإيراد المختلفة، هي نتاج حسابات الإنتاج، وتوزيع واستخدام الدخل (النتاج)، وادخار المتاح لتمويل الاستثمارات (حساب رأس المال)، وكيفية التصرف برصيد حساب رأس المال (إقراض/ إقتراض) من خلال الحساب المالي (شراء أصول مالية في حالة كون رصيد حساب رأس المال في حالة إقراض، أو بيع أصول مالية في حالة وضع رصيد حساب رأس المال في حالة إقتراض).

بعبارة أخرى، إذا كان معدل نمو رصيد حساب الإنتاج (النتاج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي) في بقية الوحدات المؤسسية، عدا الحكومة، يفوق معدل نمو الإنفاق الجاري والرأسمالي بالميزانية العامة للدولة، فإن رصيد الميزانية سيكون في حالة فائض. وفي حالة العكس، سيكون رصيد الميزانية في حالة عجز.

ونفس الشيء يسري على وضع حسابات توزيع واستخدامات الدخل (حيث الأجور، والإنفاق الاستهلاكي، والتحويلات وعلى رأسها الإعانات، والضرائب بأشكالها على الدخول والسلع والخدمات، ...) فإذا كانت استخدامات الدخل (أي الناتج المحلي اجمالي) الكبر من قيمة رصيد حساب الإنتاج (أي الناتج)، فمعنى ذلك، أن الميزانية العامة ستعاني من حالة عجز، والعكس صحيح.

وفي ظل هذا الإطار المحاسبي (القومي) من الخطأ القول بأن رصيد الميزانية العامة للدولة هو رصيد مالي. وما يستتبع ذلك من القول بوجود فائض، أو عجز مالي. حقيقة الأمر أن هناك رقيدا "اقتصاديا"، وفائضا "اقتصاديا"، وعجزا "اقتصاديا" في الميزانية العامة للدولة.

ماذا يعني ذلك؟ يعني ببساطة أن استمرار التعامل مع الميزانية العامة للدولة على أنها تدفقات نقدية داخلية وخارجية، ضمن سيادة وزارة المالية، هو تعامل لن يخدم معالجة

عجز الميزانية. وستظل عرضة للصدمات الخارجية بشكل خاص. وأن التعامل الأفضل هو النظر للميزانية العامة للدولة على أنها تمثل "حساب الحكومة" ضمن ضمن العلاقات المحاسبية القومية مع بقية الوحدات المؤسسية السائدة في الاقتصاد القومي، وهي وحدات: المشروعات الغير مالية (تشمل كل أنشطة إنتاج السلع والخدمات غير المالية)، والمشروعات المالية (تشمل كافة أنشطة الوساطة المالية)، والقطاع العائلي (يعرض العمالة، ويستلم الأجور، ويتعامل مع التحويلات ذات العلاقة، ويمارس الإنتاج غير الرسمي)، والهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات (تنتج بسعر التكلفة، وفي حالة تحقيق أرباح لا تقوم بالتوزيع)، والعالم الخارجي (ميزان المدفوعات من وجهة نظر الاقتصاد المحلي)، بالإضافة لوحددة المؤسسية الحكومية.

وغني عن القول بأن الانتقال من إعداد الميزانية على أساس مالي الى أساس اقتصادي، يستند الى تسلسل حسابات الحكومة، كوحدة مؤسسية، كما هو مشار اليه أعلاه، سيوضح أن وضع الميزانية العامة للدولة، من خلال رصد الميزانية، هو نتاج ما يحدث، اقتصاديا، في بقية الوحدات المؤسسية، بالإضافة الى وحدة المؤسسة الحكومية. وعليه، فإن عبأ الإصلاح لا يقع بالكامل على وزارة المالية، الجهة التي تصدر الميزانية، بل على كامل الوحدات المؤسسية، او كامل الاقتصاد القومي.